الاخرى لدخولها من جديد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. فأي سياسي فلسطيني هو معني، في المرحلة الحالية، بأن يظل حاضراً في أي تحرك عربي تجاه الوضع الدولي، أو عربي ـ عربي. وقد نظرنا بخطورة الى حدث مرّ [في] اثناء انعقاد القمة الاسلامية في الكويت في كانون الثاني (يناير) الماضي، اذ عقدت، للمرة الاولى، قمة عربية مصغرة (خماسية) في غياب منظمة التحرير الفلسطينية.

وبما اننا نعيش، في الوقت الراهن، مرحلة يعاد فيها تكون الوضع العربي، والدولي، في المنطقة العربية، فان على القيادة الفلسطينية، والمتمثلة، بشكل أساسي، بحركة «فتح»، من حيث تحملها لحجم المسؤولية، ان تضمن المشاركة الفلسطينية في التحول الحاصل، والذي سيبدأ بانعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل، وكذلك التحول الدولي الحاصل، الذي من أبرز سماته تطورات الوضع في منطقة الخليج العربي.

في ظل هذه الرؤية، تم عقد المجلس. لكن هذه الخطوة الكبيرة، وبسبب تداخل العوامل المحلية، والدولية، وانعكاساتها، أدت الى آثار سلبية على العلاقة الفلسطينية مع مصر، الأمر الذي استفاد منه الاردن، بدون شك.

• لكن الدور الاردني يبدو أكبر بكثير من الدور الفلسطيني في الوضع العربي الراهن ؟

○ هذه هي المشكلة التي نعمل على معالجتها. فبسبب الجمود الذي حصل عامي ٨٦ و ٨٧ حتى انعقاد المجلس الوطني، حصل توقف فلسطيني عن الفعل السياسي؛ مرحلة كنا منشغلين، خلالها، باعادة تشكيل الوحدة الوطنية الفلسطينية، نظراً الى ان التفاوض مع اخوتنا في المنظمات احتاج الى زمن وشروط تحتاج اليها أوضاعهم الداخلية. وبما اننا قررنا ان الأولوية هي للوحدة الوطنية، فاننا دفعنا ثمن ذلك هدوءاً في عام ١٩٨٦، الى ان اكتملت الوحدة. وفي غضون ذلك، كان الاردن قد احتل دوراً كبيراً، وأهم شيء فعله هو اقامة تحالف سوري ـ اردني، وعلاقات اردنية ـ مصرية هامة، وبذلك اصبح الطرف الوحيد، تقريباً، الذي يتحرك في المنطقة، على الصعيدين، العربي والدولي.

والآن، وبعدما عقدنا المجلس الوطني، لا بد من عودة المنظمة لتأخذ دورها كطرف في «التكتيك» العربي، من خلال خلق رؤية مشتركة فلسطينية ـ اردنية ـ مصرية ـ سورية، على شرط ان تعرّب هذه الرؤية بعد ذلك، لأننا لا نعمل على خلق محاور؛ ثم ان سياسة المحاور هي من أكبر السياسات التي تنعكس ضرراً على قضيتنا وعملنا السياسي.

• في غضون ذلك ساعد اصدقاء منظمة التحرير العرب على اعطاء الدور الاردني مصداقية كبيرة، وان بدا ذلك بريئاً، إلا انه كان، في نتائجه، على حساب الوزن السياسي للمنظمة ؟

○ بدون شك، ليس الاردن معزولاً على المستوى العربي، حيث يقتضي اي موقف عربي من القضية الفلسطينية تفاهماً اردنياً ـ فلسطينياً. لأنه في حالة وضع العرب امام خيارين، المنظمة أم الاردن، فان الاردن لا يفرط به، عربياً. لذلك، فالمطلوب استبعاد هذين الخيارين، وجعل الحوار يدور حول قضايا محددة، ليتبنى العرب مسألة هنا، واخرى هناك. وهنا اعتقد بأن وجهة النظر الفلسطينية أكثر قدرة على التأثير في الوضع العربي، خصوصاً اذا امتلك الفلسطيني المرونة. وهذا ما حصل حقيقة في العلاقات الفلسطينية ـ المصرية. وفي هذا الاطار، اشير الى زيارتي الهامة لمصر والمباحثات الطويلة التي اجريتها مع الرئيس حسني مبارك، ومع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، الدكتور عصمت عبدالمجيد، ومع مستشار الرئيس، اسامة الباز، ومن ثم غداء العمل الموسع الذي حضرته مختلف القوى المهتمة بتحليل الأوضاع السياسية. واعتقد بأننا توصلنا الى لغة مشتركة للتخاطب مع الوضع الدولي، بمعنى اننا توصلنا الى امكانية اعطاء اجوبة متقاربة، في حالة طرح أي موضوع على كلينا. وفي رأيي، هذا يشكل قفزة سياسية هامة، لكن يجب ان لا ننسى ان مصر لا تريد لعب الدور المنحاز، لا للاردن او للمنظمة، ولا لأي وضع. وبالتالي، فان التعابير المصرية في التصريحات، لا تعكس حقيقة الموقف المصري، في مقدار ما تحاول تقريب وجهات النظر. والدليل على تقارب لغة التخاطب بيننا وبين مصر، هو ان الرئيس مبارك، شخصياً، هو الذي رتب لي زيارة الاردن. وبالتالي، مارست مصر ضغطاً من أجل عودة الحوار الفلسطيني ـ الاردني، وتقريب وجهات النظر، واقامة علاقات.

• ما هي نقاط الخلاف العالقة في الحوار الفلسطيني ـ المصري. وما هي نقاط الاتفاق الجديدة ؟

○ في الواقع، المسألة ليست اتفاقاً قديماً